

الفصل الأول
النظام العالمي الجديد للإعلام

obeikandi.com

كافحت الدول النامية طويلا وتحملت أعباء كثيرة من أجل استقلالها السياسي على أمل أن الاستقلال السياسي حتما سيوصلها إلى تحقيق علاقات اقتصادية وإعلامية دولية متكافئة، وبعد أن استطاعت الكثير من الدول النامية الحصول على استقلالها السياسي، ظهر لها بمرور الأيام أن الاستقلال سوف يظل ناقصا ما لم يتم التوصل للهدف السامي وهو الاستقلال الاقتصادي والثقافي والإعلامي، وبالتالي، التخلص من التبعية بأوجهها المتعددة من العالم الصناعي، خاصة تلك البلدان الصناعية ذات السجل الاستعماري أو الامبريالي، والتي لا تزال تمارس مقدارا هائلا من السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية بما يلازمها من الاستغلال والإرهاب أو الابتزاز السياسي والفكري.

ووفق الظروف الراهنة بزمنها العولمي فإن العمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي عادل والإقرار بنظام عالمي جديد للإعلام والاتصال (communication) لا يمكن أن تتحقق تلقائيا. وقدر الدول النامية أن تواصل نضالها بشتى الوسائل حتى القضاء على مساوئ النظام العالمي القائم على الجشع والموروث من العصور الاستعمارية.

إن تخلف العالم الثالث (le tiers monde) ، أو تبعيته إذا توخينا الدقة، للعالم الرأسمالي المتقدم يرجع في الأساس إلى خضوعه للسيطرة الاستعمارية لعدة قرون. إذ تشكلت الأنظمة السياسية والأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول العالم الثالث (le tiers monde) من خلال وصفها كمجتمعات تابعة داخل النسق

العالمي. وإذا سلمنا جدلا أن هذه التبعية تستمد جذورها التاريخية من المرحلة الاستعمارية السابقة، فإن استمرارها يتأكد بفعل مجموعة من المقومات الموضوعية الذاتية مثل التفاوت في مصادر القوة والنفوذ بين الدول الصناعية المتقدمة والتي تحتكر مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. وبين الأغلبية الساحقة من شعوب العالم التي تفتقر إلى الحد الأدنى من هذه المصادر.

إضافة إلى ما تقدم أن المصادر الإعلامية والثقافية بالكاد تتركز من حيث الإنتاج والتوزيع بيد الدول التي تحتكر مصادر الثروة الأخرى. أما غالبية دول العالم الثالث (le tiers monde) فهي تستقبل ما ترسله إليها هذه الدول من كم هائل من تدفق المعلومات وفي اتجاه واحد من العالم الصناعي، وبالتالي، تبرز الحلقة الرئيسية وهي التبعية التي تسود غالبية دول العالم الثالث. ولعل الخطورة في منحى التبعية يتجلى في ما يتعلق بمضمون الرسالة الإعلامية، وأبرز ما يميزها هو انعدام العلاقة بين مضمون المواد الإعلامية وبين الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في بلاد العالم الثالث. وبما أن الحروب في المحصلة النهائية امتداد للسياسة التي تستهدف إخضاع الشعوب والسيطرة على ثرواتها الطبيعية والتحكم في أسواقها فلا غرابة أن تشتد مرحلة الاستيلاء وزيادة النهب من العالم الثالث (le tiers monde) تحت أوجه وبافطات عدة، وتشويه سمعة الدول النامية وتحميلها المسؤولية عن الأزمات المحلية والعالمية. . . .

لقد كان الإعلام الغربي، وتطبيقا لدبلوماسية الأبواب الخلفية، عبر الأقمار الصناعية يعمل كل ما في وسعه لإثارة شعور الرأي العام الدولي، وتبرير تدخله

العسكري والعدواني، خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر سنة 2001م) التي هزت إدارة واشنطن.

وليس غريبا على حد تعبير رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد¹: "إن الغربيين يريدون استمرار الإرهاب لتبرير شن ضربات استباقية ضد الدول الإسلامية، ورغم أن الولايات المتحدة لم تجد أسلحة دمار شامل في العراق لكنها مازالت تؤكد حقها في احتلال العراق، وتسويق التهم والتهديد لدول الجوار بحجج واهية وهي محاربة الإرهاب، بينما مرامي الغرب سعيه لاستعمار دول العالم الإسلامي مرة أخرى وفرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية على دول العالم الثالث".

وبالتالي، ليس غريبا أن يصور هذا الإعلام إنسان العالم الثالث والعربي خاصة إما فلاح فقير بليد أو سلطان سمين يعيش وسط الحرم. . وفي مرحلة لاحقة بعد استقلال شعوب العالم الثالث (le tiers monde) اعتبروا حركة التحرر الوطني عهدا جديدا من الفاشية والشيوعية في العالم الثالث، لنصل إلى المرحلة الراهنة التي تصور الثورة الفلسطينية من ناحية وقد أصبحت مرادفة للإرهاب. . ومنتجو النفط من ناحية أخرى وتصويرهم وفي أيديهم مضخات النفط يهددون العالم بالاحتراق. . وبعد اغتيال الحقيقة في الغابة بفعل الثور الأمريكي الهائج تواصل صور الإعلام المتعددة ضد دول العالم الثالث من تهجم واقتراء بالمقالات والتحقيقات الصحفية والكاريكاتور. .

¹ المؤتمر الصحفي لرئيس وزراء ماليزيا السيد/ مهاتير محمد عقب انتهاء القمة الإسلامية العشرة بالبنزيا، صوت الأحرار (صحيفة جزائرية) 2003/10/19، العدد 1715

ووفقا لقانون الغالب والمغلوب فقد كانت الدول الأوروبية ومنها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وهولندا تحتل القارة الإفريقية برمتها والجزء الأكبر من القارة الآسيوية. . وأجزاء من أمريكا اللاتينية، ودام هذا الاحتلال مئات السنين، أفرز نمط حياة سياسية واقتصادية وثقافية سائدة في المركز (المتربول). فرضت فرنسا لغتها على الأقطار التي كانت تحتلها فيما وراء البحار. . ومن خلال اللغة نشرت ثقافتها في إفريقيا الغربية والشمالية، وفي عدد من الأقطار الآسيوية وأمريكا اللاتينية.

أما بريطانيا فقد فرضت لغتها على الأقطار التي كانت تحتلها في ما وراء البحار، ومن خلال لغتها نشرت ثقافتها في إفريقيا الجنوبية والشرقية، وفي جزء كبير من القارة الآسيوية وأوقيانوسيا والأمريكيتين الشمالية والجنوبية. أيضا فعلت ذلك هولندا في اندونيسيا، وإسبانيا في أمريكا اللاتينية الجنوبية وإفريقيا، والبرتغال في أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وأمريكا اللاتينية، وإيطاليا في الحبشة والصومال وليبيا، وبلجيكا في زائير، وألمانيا في جنوب إفريقيا. إضافة إلى ما تقدم فرض الاستعماريون الرأسماليون على شعوب العالم الثالث (le tiers monde) أسلوبا إعلاميا وإعلانيا يخدم النمط الحياتي والاقتصادي الغربي. وفي نفس الوقت تشكل الرأي العام داخل البلدان (المستعمرة) لتبرير الأسلوب الذي تنتهجه الشركات الكوكبية الاحتكارية والحكومات الرأسمالية ضد فقراء العالم الثالث.

ولمواجهة هذه التبعية الإعلامية التي لا تزال تكبل شعوب العالم الثالث وتحوّل بينها وبين لغتها وثقافتها، يتطلب اتباع أمرين:

الأول: اليقظة الكاملة مثل ما تذيبه أو تنقله وكالات الأنباء العالمية والصحف الرأسمالية، وعدم الجري وراء أخبارها ومقالاتها.

والثاني: يرد على دعاوي الرأسمالية بنفس أسلوبها، أي بتجنيد الصحف وأجهزة الإعلام في العالم الثالث لحرب الإعلام المضادة.

المبحث الأول المطالبة بتوازن إعلامي

بدأت الصيحات ترتفع من كل تجمع وطني أو إقليمي أو عالمي مطالبة بإحداث نظام اقتصادي عالمي جديد، وإحداث نظام عالمي جديد، وبالتالي المطالبة بالتوزيع العادل للغذاء، و"المعلومات"، بين الشعوب أي خلق توازن إعلامي بين الشمال والجنوب، خاصة إذا علمنا التفاوت الإعلامي والاتصالي بين الدول وضمن التدفق المتوازن للأخبار والمعلومات.

انطلقت فكرة المطالبة بنظام عالمي جديد للإعلام (N. O. M. I) والاتصال في قمة المؤتمر¹ الثالث لعدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر سنة (1973م) حيث كان أول طرح على الصعيد الرسمي واعتبار الإعلام ليس إلا وجها من أوجه النظام الاقتصادي الدولي الجديد (le nouvel ordre économique mondial) الذي أرادت الحكومة الجزائرية في حينه أن تكون المحرك والصانع الرئيسي له، وبالتالي، فإن القضايا بنقل الأخبار دوليا وردت لأول مرة بصورة ولكن ملموسة في الجزائر ليتم عرض هذا الطلب لاحقا على الجمعية العامة للأمم المتحدة (ONU) سنة (1974م)²

وتطورت فكرة النظام العالمي الجديد للإعلام (N.O.M.I) في ندوة دول عدم الانحياز (pays non alignés) التي انعقدت في تونس سنة (1976م)

¹ انظر أعمال المؤتمر الثالث بقمة عدم الانحياز سنة 1973م وخاصة التوصيات.
² خطاب الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في الجمعية العامة للأمم المتحدة (ONU)، 1974م.

للنظر في القضايا الإعلامية، وبمناسبة الانطلاقة الأولى أو الشرارة الأولى المتقدمة
صناعيا، والتي تملك أحدث ما توصل إليه علم الإعلام الإلكتروني من وسائل.

المبحث الثاني الماضي القريب

وقد حضر ندوة تونس آنذاك، باحثين أتوا من كل أنحاء الوطن العربي وممثلين عن وكالات الأنباء الإفريقية والعربية. وقد جاءت هذه الندوة كنتيجة حتمية للقرار الذي اتخذته رئيس وزراء خارجية دول عدم الانحياز (pays non alignés) في يناير سنة (1975م) والذي نص على إقامة تجمع لوكالات الأنباء ووضعت وكالات الأنباء العالمية في قفص الاتهام، ولم يكن (الحكم) الذي صدر موضعاً لأي شك (أن بلدن عدم الانحياز (pays non alignés) تعمل سيطرة البلدان المتطورة على وسائل الإعلام فيها، تلك البلدان التي تحتكر القسم الأعظم من وسائل الاتصالات في العالم، والتي تصدر عنها غالبية الأخبار ومختلف النشاطات في البلدان غير المنحازة.

ومما لاشك فيه أن ندوة تونس وغيرها من الندوات قد أسهمت في تغذية وإثراء نقاشات وزراء عدم الانحياز الذين اجتمعوا بنيودلهي في يوليو سنة (1976م)، حيث جاء في بيانهم السياسي الذي صدر عن هذا الاجتماع أن: "إقامة نظام دولي جديد في مجال الإعلام والاتصالات الجماهيرية له نفس أهمية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (N. O. E. I)".

وهكذا تم في العاصمة الهندية اتخاذ قرار من شأنه إقامة تجمع لوكالات أنباء الدول غير المنحازة في اقرب وقت ممكن. من شأنها قمة دول عدم الانحياز المنعقد في كولومبو في غشت سنة (1976م) جميع القرارات التي اتخذت من قبل لكي يقوم

بين دول عدم الانحياز نفسها من جهة، وبين هذه الدول وبقية دول العالم من جهة أخرى، تيار للتبادل الإعلامي (يتماشى والسماوات الخاصة لجميع الشعوب حتى يتم التعرف بصورة أفضل على بعضها البعض الآخر)¹.

¹ وسائل الإعلام والدول النامية، فرانسيس بال، ترجمة حسين يعقوبات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1982.

أقسام وكالات الأنباء العالمية

تبلورت فكرة إقامة نظام عالمي جديد للإعلام (N.O.M.I) منذ مؤتمري الجزائر ونيروي، وبدا أن الطرفين يمكن أن يدعم أحدهما للآخر. فوكالات الأنباء الكبرى اشتبه بها، ومتهمة بأنها تركز اهتمامها على البلدان الغنية فقط، ووصفت بأنها (شركات كوكبية تعمل خارج أوطانها)، كما اتهمت هذه الوكالات بأنها تقدم إعلاما مبتورا ومشوها ولا يعكس بصدق الصورة الحقيقية لدول العالم الثالث (le tiers monde). وهذا كطرح أول.

أما الطرح الثاني في إقامة نظام عالمي جديد للإعلام (N.O.M.I)، فإنه مرتبط ارتباطا مباشرا بالأول. وهذا سر تبني منظمة اليونسكو أطروحة دول عدم الانحياز حول ضرورة الاستعجال بإقامة تبادل متوازن للمعلومات، وبالتالي، حل مفهوم (التيار المتوازن للمعلومات) بالتدرج محل مفهوم الانتقال الحر الذي يعتبر اليوم كمفهوم عفى عليه الزمن.

ويحدد المدير العام لمنظمة اليونسكو السيد/مختار امبو مبادئ النظام الإعلامي الجديد وأسلوب تطبيقه وذلك منذ سنة (1977م) على النحو التالي:
أولا: أن على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا وبنفس الدرجة، للتوازن، وتنوع تيار الإعلام، وللقيام بدراسة جدية لمحتوى هذا الإعلام.

ثانيا: تحضير اتفاقات دولية خاصة بحقوق الاتصالات الفنية وكمية المعلومات والمعطيات من بلد إلى آخر، والتوزيع الدولي لأطوال الموجات اللاسلكية، واستخدام الأقمار الصناعية للاتصالات ونظم جمع المعطيات والتعرف عليها.

ثالثا: على المجتمع الدولي أن يعيد هيكلة النظام الدولي (l'ordre mondial) للاتصالات، أي تطوير الخارطة الدولية لشبكات الاتصالات، وإقامة عقد الاتصالات، بحيث لا تظلم المناطق التي تتجمع فيها البلدان النامية.

المبحث الرابع امتداد لنقاش قديم

يعود اهتمام وكالات الأنباء العالمية باحتكارها المعلومات، والمطالبة بإقامة نظام إعلام جديد (نهاية سنوات 1970م) والنقاش المضاعف الجديد، هو في الحقيقة امتداد لنقاش قديم وهو استخدام وسائل الإعلام لأهداف التربية والتنمية.

فقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة (1977م) بالشروع في برنامج عمل واتخاذ إجراءات ملموسة، قصد إنشاء صحف ومحطات إذاعية واستوديوهات سينما ومحطات تلفزة في البلدان النامية. وإقامة مثل هذه البرامج طلبت الأمم المتحدة من منظمة اليونسكو، أن تقوم بدراسة، ولأجل ذلك عقدت اجتماعات إقليمية عديدة بين سنتي (1960م-1962م) تحت عنوان العلاقات بين الإعلام والتنمية، وفعلا اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سنة (1960م) وعبرت عن قلقها مايجري في بانكوك وستياغو ثم في باريس أمام الواقع الذي يؤكد أن (70%) من سكان العالم تنقصهم الوسائل المناسبة للإعلام، وهم محرومون من حق الممارسة الفعلية للإعلام، وقالت (أن وسائل الإعلام لها دور هام تلعبه في التربية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي) و (أن التقنيات الجديدة للاتصالات تقدم إمكانيات استثنائية للإسراع في التربية).

وكان السيد/ويلبور شرام، وهو مدير معهد البحوث في جامعة (استاندفورد) قد تم تكليفه بوضع صيغة لنتائج هذه الاجتماعات المختلفة فصدر

كتاب له بعنوان (الإعلام والتنمية الوطنية) في سنة (1966م)¹، وبعد أن تحدث عن خصائص ما يمكن أن يسمى (التخلف الإعلامي)، بين هذا العالم الاجتماعي التأثير التكراري لوسائل الإعلام في عملية التنمية محتماً بحثه بسلسلة من التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي. بهدف تحطيم الحلقة المغلقة التي يدور فيها التخلف الإعلامي والتخلف بصورة عامة.

¹ وسائل الإعلام والدول النامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الإعلام بتونس، سنة 1982.

المبحث الخامس غزو السلطة الإعلامية

كان مطلب إقامة نظام إعلامي جديد، في مطلع الثمانينيات، يصطدم بالانقسامات المتعددة القائمة في المجتمع الدولي في الشمال والجنوب. فانطلقت بلدان الجنوب مرحليا بإتباع صيغة غزو صعب للسلطة الإعلامية وكذلك للحد من مشكلات الإعلام وما تعاني منه شعوب العالم الثالث (le tiers monde) ، وفي محاولة من دول العالم الثالث من زيادة إمكانية الاتصالات فيما بين الشمال والجنوب.

ونظرا لأهمية الموضوع وخطورته شكلت منظمة الأمم المتحدة (O.N.I) للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) ، لجنة دولية لدراسة مشكلات الإعلام برئاسة الأستاذ/شين ماك برايد، وحددت لهذه اللجنة أهدافا تعمل لتحقيقها، وإطارا دوليا تعمل في حدوده.

وكانت أهم الأهداف المنوطة للجنة، أن تقوم بجمع آراء أفكار الكتاب والصحفيين والمفكرين من كل أنحاء العالم، حول الوضع الإعلامي والعالمي، ثم إعداد تقرير أولي ليعرض بعد ذلك على المؤتمر العام لمنظمة (اليونسكو) في باريس سنة (1978م).

ومع التسليم بعدم عدالة النظام الإعلامي السائد، فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة و العلوم كان لها الفضل في بلورة الإطار العام لهذه الفكرة في تقرير لها تحت عنوان: "عالم واحد وأصوات متعددة".

ومن خلال اليونسكو وأنظمتها المختلفة توسعت الحركة الفكرية- السياسية حول استخدام وسائل الإعلام، وتطور الجدل، الذي ساهم فيه الشرق والغرب -آنذاك - إلى المجالات الإيديولوجية، واستخدامات وسائل الإعلام.

لذلك، نظمت اليونسكو في شهر يوليو سنة (1976م) أول ندوة حكومية إقليمية حول السياسة الإعلامية في مدينة (سان جوزي sanjose) عاصمة كوستاريكا (costarica) ضمت ممثلين عن حكومات دول أمريكا اللاتينية وجزر الكارايب.

ولذات الغرض نظمت اليونسكو (UNESCO) في شهر فبراير سنة (1979م) الندوة الإقليمية الثانية للحكومات حول السياسات الإعلامية في آسيا وأوقيانوسيا. وذلك في كوالالمبور (kualaumpur) عاصمة ماليزيا (malaisie) وضمت بدورها ممثلين عن الحكومات في آسيا وأوقيانوسيا، وقد عززت هذه الندوة اللبنة الأولى التي وضعت في سان جوزي.

وفي ما بين (22) و (31) يوليو سنة (1980م) ، نظمت اليونسكو الندوة الإقليمية الثالثة للحكومات، في ياوندي (yaounde) عاصمة الكاميرون (cameroune) بالتنسيق مع حكومة هذا البلد الإفريقي وذلك تنفيذًا للقرار رقم (4/904/1) للدورة الحادية والعشرين للندوة العامة لليونسكو. وكانت هذه الندوة على مستوى وزراء الإعلام في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة اليونسكو (UNESCO).

وكانت محاور هذه الندوة هي تقييم المشاكل، وآفاق الاتصال (communication) ، في القارة الإفريقية، وكان عليها أيضا أن تدرس دور الاتصال في سياسة إنمائية إجمالية، خاصة في مادة التربية والعلوم، والتكنولوجيا والثقافة، ودراسة مضاعفات التنمية، والأنظمة الوطنية العصرية للاتصال. وتحديد الاحتياجات والأولويات. وبحث القضايا المرتبطة بالتعاون التقني بين الأقطار الإفريقية، وكذلك التعاون الدولي ودور منظمة اليونسكو.

والجدير بالملاحظة، أن الندوة الثالثة للحكومات قد وجهت الدعوة للمشاركة فيها لتسع وأربعين بلدا إفريقيا. ولكن لم يحضرها إلا ثمانية وعشرون فقط. كما وجهت الدعوة للمشاركة فيها للعديد من الممثلين، والملاحظين عن دول غير افريقية، ومنظمات دولية غير حكومية. فبلغ مجموع المشاركين فيها (105) مندوبا.

وانطلاقا من هذه المعطيات السابقة يتبين لنا بجلاء أن هذه اللقاءات الإقليمية (السياسية والفكرية) كان لها دور بارز في بلورة التطور الفكري والإعلامي والسعي لإيجاد سياسات إعلامية مناسبة لمنطق العصر، وطموحات شعوب العالم الثالث (le tiers monde) المشروعة في نهاية المطاف.

تظاهرات من أجل نظام إعلامي عالمي جديد

منذ سنة (1976م) حتى سنة (1981م) تطورت الأفكار في دول العالم الثالث (le tiers monde) ، حول إقامة نظام إعلامي دولي (NOMI) جديد بصورة ملحوظة. وشاهد العالم تظاهرات فكرية- سياسية حول النظام الإعلامي العالمي والمطالبة بتغييره. وأبرز هذه التظاهرات ما يأتي:

- 1- ندوة دول عدم الانحياز التي انعقدت في الفترة ما بين (26-30 مارس) سنة (1976م) للنظر في القضايا الإعلامية في الدول السائرة في طريق النمو.
- 2- لقاء نيويورك سنة (1975م)، الذي قام تحت رعاية مؤسسة (داغ همرشولد)، واللقاء الذي تم في (نيس) في السنة نفسها برعاية المركز الدولي للتنمية.
- 3- ندوة معهد أمريكا اللاتينية للدراسات التخطيطية للحدود القومية في شهر مايو سنة (1976م) ، والتي نظمت في مدينة مكسيكو بالتعاون مع مؤسسة (داغ همرشولد) حول " دور الإعلام في النظام الدولي (l'ordre mondial) الجديد " .
- 4- مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذي انعقد في (كوالالامبور) في الفترة ما بين (16-19 غشت) سنة (1976م). والذي أعلن في بيانه

السياسي النهائي على ضرورة إيجاد نظام عالمي جديد في حقل الإعلام والمواصلات العامة أمر عادل ومهم كالنظام الاقتصادي العالمي.¹

5- الندوة الإقليمية مابين الحكومات التي سبقت الإشارة إليها والتي عقدت في سان جوزي عاصمة كوستاريكا في شهر يوليو سنة (1976م).

6- الندوة الإقليمية الثانية، بين الحكومات، المنعقدة في كوالالمبور، فبراير سنة (1979م).

7- الندوة الإقليمية الثالثة مابين الحكومات، المنعقدة في ياوندي، في يوليو سنة (1980م). والبحث عن أسس لنظام إعلامي جديد.

8- مؤتمرات منظمة اليونسكو (UNESCO) في نيروبي وباريس وبلغراد، وكلها ساهمت في تطوير البحث عن قواعد لنظام إعلامي عالمي جديد، وتقريب المسافات المتباعدة بين الشمال والجنوب، من أجل إقامة النظام العالمي الجديد للإعلام، والعمل على إعادة تنظيم الإعلام، الذي لا تزال أدواته تركة موروثه من المستعمر القلم.

9- اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام، وترأس هذه اللجنة السيد/سين ماكبرايد، الحائز على جائزة نوبل وجائزة (لينين) ، التي كان من المفترض أن تضع تقريرا مشاهما للتقرير الذي وضع في سنة (1972م) حول التربية، والذي يرجع الفضل فيه إلى (ادغار فور).

¹المزيد من الإطلاع يرجى النظر في أعمال قمة عدم الانحياز (كولومبو) التي غشت، سنة 1976

وبالمناسبة، تمسك المدير العام لمنظمة اليونسكو بأن يبين بنفسه المحاور المختلفة التي يجب أن تدور حولها النقاشات. وقد أسهمت بتقاريرها الهامة في بلورة الرأي العام العالمي حول مشكلات الإعلام وما تعاني منه شعوب العالم الثالث، كما أسهمت البحوث التي تقدم بها العديد من الباحثين، حول مختلف القضايا الإعلامية، وبلغ عدد هذه الأبحاث ما يفوق المائة (100)، ونظرا لتوزيعها العالمي أي لتوزيع كتابها على المعمورة فإنها تعتبر ثروة فكرية إعلامية عالمية هامة.

وقد سلم السيد/سين ماكبرايد، تقريره للمدير العام لليونسكو - آنذاك - السيد/مختار امبو في فبراير سنة (1980م).

10- إنشاء مجلس مابين الحكومات لتنسيق التعاون بين دول عدم الانحياز (pays non alignés) في الحقل الإعلامي، وقد أنشئ هذا المجلس نتيجة توصيات قمة عدم الانحياز الخامس في كولمبو.

11- تجمع وكالات الأنباء الصحفية لدول عدم الانحياز (pays non alignés) بغية فرض وجودها في الميدان. ولقد بدئ في تأسيس هذا التجمع سنة (1975م)، ويضم حوالي أربعين وكالة تبادل الأخبار بواسطة (13) وكالة تشكل مراكز إعادة التوزيع.

12- مؤتمر تعاون منظمات البث الإذاعي لدول عدم انحياز.

13- المؤتمر الأول لصحفي دول عدم الانحياز الذي انعقد في بغداد شهر يناير سنة (1979م)

14- اللجنة الدولية لختراء المواصلات السلكية واللاسلكية لدول عدم الانحياز.